التكامل المعرفي بين علمي الصرف والأصوات
من خلال ظاهرتي الإعلال والإبدال

د. عيسى شاغة *
جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة
a.chagha@univ-bouira.dz

الإرسال: 2021/12/08 **القبول:**19 /2022/05 **النشر:**01 /2022/06.

الملخص: يهدف هذا البحث إلى تقصّي حدود التداخل بين علمي الصرف والأصوات وتبيان حقيقة التكامل المعرفي بينهما ، من خلال تقديم نماذج تحليلية لعلماء الصرف والأصوات في دراستهم للإعلال والإبدال ، مع التركيز على الجوانب التي يحصل فيها التكامل المعرفي بين العلمين. انطلاقا من الإشكالية الآتية:كيف تناول علماء الصرف والأصوات ظاهرتي الإعلال والإبدال؟ وماهي مظاهر التكامل المعرفي بين العلمين في تناول الظاهرتين ؟

وقد أثبت البحث أنّ نظرية الصرف العربي تناولت ظاهرتي الإعلال والإبدال من منظور صرفي صوتي ؛ حيث سلك الصرفيون أسلوب التحليل الصوتي في دراسة التغييرات التي تطرأ على الأبنية الصرفية ، وقد أقرّ الدرس الصوتي الحديث نتائجهم ، واستفاد من تحليلاتهم بعد تعديلها للتوافق مع مستجدات البحث الفونولوجي الحديث.

الكلمات المفاتيح:التكامل المعرفي ؛ الإعلال والإبدال ؛علم الصرف ؛ علم الأصوات.

Cognitive integration between morphology and phonetics
By the phenomena of Al-I'lal and substitution

* المؤلف المرسل.

Abstract:

This research aims to draw the limits of overlap between the sciences of morphology and phonetics and to show the reality of cognitive integration between them, by providing models of analysis to morphologists and to phonetics in their study of phenomena. Ali'lal and surrogate, with an emphasis on aspects in which cognitive integration occurs between the two sciences. Starting from the following problem: how have specialists in morphology and phonology treated the phenomena of Al-I'lal and substitution? What are the manifestations of cognitive integration between the two sciences in the face of the two phenomena?

Research has shown that the theory of Arabic morphology deals with the two phenomena of Al-I'lal and substitution from a phonetic morphological point of view. Morphologists have taken phonetic analysis as a method of studying the changes that occur in morphological structures, and the modern phonetic lesson agreed with them in the results they obtained, and benefited from their analyzes after they have modified to conform to developments in modern phonological research.

Key words:cognitive integration; Al-i'lal and substitution, morphology; phonetics

1. مقدّمة.

التكامل المعرفي بين علوم العربية من نحو وصرف وأصوات ومعجم وبلاغة وعروض وقافية ظاهرة شائعة في الدرس اللغوي العربي ؛ حيث تتظافر هذه العلوم لتقدم قراءة متكاملة للكلام العربي ، ولعل استقلال هذه العلوم على مستوى الدرس والتأليف قد جعلها تبدو للوهلة الأولى منفصلة بعضها عن بعض ، يشتغل كل منها بمعزل عن الآخر ، في حين أنّ الترابط بين هذه العلوم متأكد في كثير من الظواهر اللغوية ، حتى إنّه لا يتأتى فهمها إذا لم

يكن الدارس ملما بعلوم لغوية عدة. فإذا كان علم النحو لا يمكنه الاستغناء عن معطيات علم الصرف ، فإن الكثير من القضايا الصرفية نحتاج في فهمها وتفسيرها إلى معطيات علم الأصوات.

وفي هذا السياق تندرج هذه المداخلة التي تهدف إلى الوقوف على أهم مظاهر التكامل المعرفي بين علمي الصرف والأصوات ، من خلال ظاهرتي الإعلال والإبدال. فقد حظيت هاتان الظاهرتان بعناية واهتمام بالغين من لدن علماء الصرف والأصوات على حد سواء ، وتوزعت مباحثهما بين كتب العلمين ، ولذلك سنحاول في هذه المداخلة تبيان حدود المعالجة الصرفية والصوتية للظاهرتين ، ومدى التداخل بين علمي الصرف والأصوات في تناولهما ، من خلال تقديم نماذج تحليلية لعلماء الصرف والأصوات في دراستهم لظاهرتي الإعلال والإبدال ، مع التركيز على الجوانب التي يحصل فيها التكامل المعرفي بين العلمين.

وسوفننطلق في دراسة هذه الموضوع من الإشكالية الآتية:كيف تناول علماء الصرف والأصوات ظاهرتي الإعلال والإبدال ؟ وماهي مظاهر التكامل المعرفي بين العلمين في تناول الظاهرتين ؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمت المداخلة على أربعة مباحث وهي:

1/ التكامل المعرفي بين علوم العربية. 2/ حدود التداخل بين علمي الصرف والأصوات. 3/الإعلال بين علمي الصرف والأصوات. 4/ الإبدال بين علمي الصرف والأصوات.

وقد استعنت في هذه الدراسة بمنهج تكاملي يقوم على الوصف والتحليل والمقارنة ، وذلك بوصف ظاهرتي الإعلال والإبدال ، وتحليل بعض نماذجهما المختارة ؛ إذ ليس غرضنا استقصاء مظاهر الإعلال والإبدال في العربية ، كما أقوم بمقارنة أراء وتحليلات علماء الصرف والأصوات في دراسة الظاهرتين ، للوقوف على صور التكامل المعرفي بين العلمين.

1. التكامل المعرفي بين علوم العربية.

(علوم العربية) مصطلح قديم في الدراسات اللغوية العربية ، وقد ظهر للتمييز بين علوم الدين كالفقه وأصوله والعقيدة والحديث ، وبين علوم اللغة التي هي من علوم الآلة المساعدة على فهم النصوص الدينية.

وقد اختلفوا في تحديد عدد علوم العربية فمنهم من عدها اثني عشرا علما ومنهم من عدها ثلاثة عشر أو ستة عشر أو أكثر من ذلك ، وهذا التباين راجع في الغالب إلى تفريع العلم الواحد إلى علمين أو أكثر ، وهذه العلوم يحترز بها عن الخطأ في اللغة العربية نطقا وكتابة

وإنشاء وأداء ، وهي: النحو ، والصرف ، واللغة أو المعجم ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، والكتابة أو الرسم ، والعروض ، والقوافي ، وقرض الشعر ، والإنشاء ، والمحاضرة أو الخطابة ومنه علم التاريخ ، وتاريخ الأدب.[1] ويجعل ابن خلدون أركان هذه العلوم أربعة وهي: «اللغة والنحو والبيان والأدب ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة ؛ إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة وهي بلغة العرب».[2]

أما مصطلح (التكامل) فهو يوحي بوجود أجزاء متعددة لشيء واحد انتقلت من التشتت والتفتت إلى الاتحاد والاندماج والاختلاط ، ومنه نجد مادة (ك م ل) عند ابن منظور تدل على التمام بعد التجزئة.[3] وفي المعجم الوسيط: « التكامل: هو الجمع بين صناعات مختلفة يكمّل بعضها بعضا وتتعاون في الوصول إلى غرض واحد».[4]

والتكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية وعلوم العربية من جهة ، أو بين علوم العربية فيما بينها من جهة أخرى هو قضية فكرية منهجية ، تستمد أصولها ومصدرها من وحدة الهدف الذي نشأت لأجله ، وهو خدمة النص القرآني شرحا وتفسيرا وتأويلا وتذوقا وصيانة من التحريف والتزييف ، فعلماء المسلمين رغم اختلاف توجهاتهم ومدارسهم «فإن أعلى مستويات المعرفة عندهم هي معرفة الله سبحانه وتعالى ، ومن أجل معرفة الله يسعى الإنسان إلى اكتساب العلوم الأخرى ، ومن ثمّ فإنّ كلّ المعارف الأخرى غير معرفة الله يجب أن تتواصل وتتكامل وتترابط ترابطا عضويا بمعرفة الله ، ولمّا كانت العلوم تأتي في النهاية من المصدر الإلهي فإنّ هذا يشكل عند هؤلاء العلماء الأساس المشترك لتكامل المعرفة ووحدتها في نهاية المطاف».[5]

ولذلك نجد علماء الإسلام المشتغلين بالنص القرآني أو نص الحديث الشريف يستعينون إلى جانب علوم القرآن والحديث بعلوم العربية ويسمونها علوم الآلة ، يقول ابن خلدون: «النظر في القرآن والحديث لا بدّ أن تتقدمه العلوم اللسانية ، لأنه متوقف عليها وهي أصناف ، فمنها علم اللغة وعلم النحو وعلم البيان وعلم الآداب».[6] بل كان من هؤلاء العلماء من يبرع في أكثر من علم ويتفوق فيه ، فتجده فقيها ومحدثا ونحويا وأديبا وعالما بالسِّيَر والأنساب وغيرها من العلوم التي يتقنها جميعا بدرجة متساوية أو متقاربة.

وهذه الموسوعية التي اشتهر بها كثير من أهل العلم في الزمن الأول صورة من صور تكامل العلوم وتداخلها ، ودليل على أنّ الحواجز التي ظهرت بين العلوم والمعارف في فترة لاحقة حين برزت في الساحة العلمية ظاهرة التخصص الضيق في العلم ما هي إلا حواجز وهمية ، تعيق العالم عن فهم الظواهر المطروحة أمامه.

وقد كانت علوم العربية أكثر العلوم انتشارا في البلاد العربية بعد العلوم الشرعية ؛ إذ تزامنت نشأتها مع بزوغ فجر الإسلام ، وحاجة المسلمين إلى فهم القرآن الكريم الذي نزل بلغة العرب ، ولم تكن هذه العلوم حين نشأتها متمايزة ومنفصلة عن بعضها مثلما حصل لاحقا ، بل كان تحليل النص الديني وتفسيره وشرحه يمتزج فيه النحو والصرف والأصوات والبلاغة والأدب ، ولعل المطلع على النشاط التفسيري الذي ظهر في القرون الأولى للهجرة يدرك بوضوح هذا النوع من التحليل التكاملي الذي تتضافر فيه علوم العربية لخدمة النص الديني.

وأول ما يصادفنا في هذا الشأن ما قام به أبو الأسود الدؤلي (ت 69) ،الذي سعىإلى ضبط النص القرآني بالنقط الذي سمي فيما بعد (نقط الإعراب) ؛حيثاختار كاتبا من بني عبد القيس يساعده في المهمة ، فكان يقول له: « خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد ، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف ، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله ، فإنْ أتبَعتُ شيئًا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين. فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره» [(7)]. وقد سمى أبو الأسود عمله هذا (إعراب القرآن) وكان أول نشاط لغوي معلوم يقوم به حيث يقول: « ورأيت أنْ أبدأ بإعراب القرآن » [(8)].

ويمكننا أنْ نستنتج أن هذا الجهد العلمي الذي قام به أبو الأسود يؤسس لعدة علوم عربية ، تتداخل وتتكامل في هذا النشاط الذي قام به ، ففتح الشفتين وضمهما وكسرهما وما يتبع ذلك من ملاحظة وتدقيق لعملية النطق من أبي الأسود وكاتبه ، وكذا التفريق بين الأصوات الصامتة والصائتة (الحركات) يندرج ضمن بدايات البحث الصوتي. كما أنّ تحديد مواضع الرفع والنصب والجر في النص القرآني لا ينفك عن معرفة دقيقة بقواعد النحو ، بل إنه سمى هذا العمل (إعراب القرآن) ، واختيار لون المداد لعلامات الإعراب وتحديد مواضع رسمها بدقة على الحرف يدخل في علم الكتابة والخط ، وهذه العلوم كما نرى تتكامل وتتداخل في نشاط لغوي واحد لا نكاد نجد فيه حدودا بينها إلا بشيء من التمعن والتدبر.

وكانت مجالس تفسير القرآن الكريم التي يعقدها الصحابة رضوان الله عليهم تتكامل فيها علوم العربية مع العلوم الشرعية لتفسير النص القرآني وتوضيح معانيه ، يقول أحد الباحثين: «يغلب على الظن أنّ علم العربية بفروعه المختلفة كان يعرض في مجال تفسير غريب القرآن ، كما يغلب على الظن أن ما ألفه أبو عمرو ويونس والكسائي وأمثالهم من كتب معاني القرآن إنّما هي تطوير لمجالس ابن عباس وحلقاته ، مع الاستفادة مما استنبط من قوانين اللغة ، وما فسر به الحالات الإعرابية في قراءته» (9).

وحين تطلع على كتاب سيبويه وهو أول كتاب نحوي يصلنا تجده قد ضم بين دفتيه قضايا تخص علوما عربية مختلفة ؛ إذ تجد فيه اللغة والنحو والصرف والأصوات والمعاني والأدب تجتمع كلها وتتكامل من أجل صياغة القاعدة النحوية أو التدليل لها ، ولم يكن يخطر بباله وقتئذ أنْ يفصل بين هذه العلوم ، أو يضع لها مصطلحات تعبر عنها. فهو لم يكن يسجل القواعد النحوية فحسب ، بل كان يقف عند العبارة يلاحظها ويتأملها ليستنبط ما فيها من ظواهر صوتية ودلالية وجمالية.

ومن أمثلة ذلك في الكتاب حديث سيبويه عن ظواهر لغوية يعالجها معالجة متكاملة نحوية وبلاغية في الوقت نفسه ، كحديثه عن ظواهر المسند والمسند إليه ، والزيادة ، والحذف ، والذكر ،والتقديم والتأخير ، والقصر ، والفصل والوصل ، والتشبيه وغيرها من القضايا البلاغية ، التي أفرد لها تابعوه كتبا في البلاغة مستقلة ، ففي باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول يقول سيبويه: «فإنْ قدّمت المفعول وأّخّرت الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل ، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله ؛ لأنّك إنّما أردت به مؤخّرًا ما أردت به مقدمًا ، ولم تُرد أنْ تشغل الفعل بأوّل منه وإنْ كان مؤخرًا في اللفظ ، فمن ثمّ كان حدُّ اللفظ أنْ يكون فيه مقدمًا ، وهو عربيّ جيّد كثيرٌ ، كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانُه أهم لهم وهُم ببيانه أعنى ، وإنْ كانا جميعًا يَهمّانهم ويَعنيانهم» (10). فبعد أن تطرق سيبويه إلى البعد النحوي في تقدم الفاعل على المفعول أو العكس ، التفت إلى العلة في تقديم وتأخير الفاعل أو المفعول ، مشيرا إلى السر البلاغي في هذه القضية ؛ حيث ربطه بقصد المتكلم ، الذي يقدم أو يؤخر الفاعل أو المفعول للعناية والاهتمام بشأنه ، وهو غرض بلاغي بحت كما نرى. وبهذا يتكامل الجانب النحوي والبلاغي في تحليل سيبويه لهذه الظاهرة اللغوية.

وغير بعيد عن هذا نقف على تكامل علم النحو والدلالة والبلاغة في كتاب سيبويه حين يتحدث عن الاستقامة والإحالة في الكلام ، فيقول: «فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محالك ذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُ كأمسِوسآ تيكغدًا ، وأمّا المحالفأنْ تنقضأ وّلكلامكب آخره فتقول: أتيتُكغدًا ، وسآتي كأمس ،وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ ، وشربتماءالبحر ،ونحوه ،وأمّاالمستقيمالقبيحفأنْتضعاللفظفيغيرموضعه ،نحوقولك:قدزيدًارأيت ،وكيزيديأتيك ،وأشباههذا ،وأماالمحالالكذبفأنتقول:سوفأشربماءالبحرأمس»[11].

فالمتأمل في هذا النص يجد أنّ سيبويه يعالج قضية استقامة الكلام وإحالته من منظور نحوي دلالي بلاغي ، فالمستقيم الحسن ما تحققت فيه الاستقامة النحوية والحسن الدلالي ، والإحالة هي فساد دلالة التركيب وإن تحققت له السلامة النحوية ، أمّا المستقيم الكذب فهو ما تحققت فيه الاستقامة النحوية وخرج فيه التركيب من الحقيقة إلى المجاز (البلاغة)، وأمّا المستقيم القبيح فهو ما كان التركيب فيه فاسدا نحويا ، مستقيما دلاليا ، وأخيرا المحال الكذب الذي يجتمع فيه فساد الدلالة وخروج التركيب من الحقيقة إلى المجاز مع تحقق الاستقامة النحوية. ولم يكن لسيبويه أن يستقيم له هذا التصنيف للكلام العربي لو قصر تصوره على الجوانب النحوية للكلام ، ولكنه حين جعل علوم العربية تتكامل وتتداخل لتحقيق غرض فهم الكلام اهتدى إلى هذا التصنيف الدقيق الذي تناقله علماء العربية من بعده ، وتأثروا به وانعكس في جهودهم اللغوية.

ثمّ إن التكامل المعرفي بين علوم العربية بقي قائما ومستمرًا عند الأجيال اللاحقة من علماء العربية ، رغم انفصال هذه العلوم عن بعضها في الدرس والتصنيف ، وتخصص كثير من العلماء في علم واحد لا يَحيدون عنه ، ولكنّ إدراكهم أنّ ما تخصصوا فيه من علوم قد لا يفي بالغرض لفهم قضايا العربية فهما جيدا جعلهم يستعينون في كثير من الأحيان بعلوم العربية الأخرى في تحليل القضايا التي يعالجونها ، وذلك ما يمكن أنْ نلاحظه في مصنفاتهم المختلفة ومجالسهم التي يعقدونها للدرس والمناظرة.

فهذا ابن هشام حين أراد إعراب (غرفة) من قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ**﴾[البقرة: من الآية 249]. استعان بمعطيات علم الصرف ليحدد الوظيفة النحوية

للكلمة ؛ حيث يقول: «إن فتحتَ الغين فمفعول مطلق ، أو ضَمَمْتَها فمفعول به ، ومثلهما حَسَوتُ حَسْوَة أو حُسْوَة» [12].يقصد أن (غَرْفَة) بفتح الغين مصدر مرة ، وضمها اسم للماء المشروب ، وكذا فإن (حَسْوَة) بالفتح مصدر للمرة ، فهي مفعول مطلق ، و (حُسْوَة) بالضم هي ملء الفم ما يُحسى ، وهي على هذا مفعول به.

وهذا التكامل بين علمي النحو والصرف قد يبرره تداخل مسائلهما وتظافرهما في كثير من الأحيان ، فالنحاة مثلا يشترطون في المفعول المطلق أن يكون مصدرا ، ويشترطون الجمود في التمييز ، والاشتقاق في الحال ، والتنكير فيهما معا ، وغير ذلك مما تكون فيه القاعدة النحوية مرتبطة بقواعد صرفية تقابلها وتتكئ عليها.

وحين أراد عبد القاهر الجرجاني توضيح صورة التشبيه في قول أبي تمام:[13]

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُهُ وأريُ الجنى اشْتارَتْهُ أيدٍ عواملُ

احتاج إلى إعراب البيت أولا ، لأنه بمقتضى ذلك الإعراب سيتحدد الوجه الصحيح للتشبيه ، والخطأ في تقدير إعرابه يترتب عنه فساد التشبيه وذهاب الصورة التي أرادها الشاعر ، وفي ذلك يقول: «الغرض من الكلام أنْ يشبّه مداد قلمه بلعاب الأفاعي ، على معنى أنّه إذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوس ، وكذلك غرضه أنْ يشبّه مداده بأري الجنى ، على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها ، وأدخل السرور واللذة عليها ، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان (لعابه) مبتدأ ، و(لعاب الأفاعي) خبرا ، فأما تقديرك أنْ يكون (لعاب الأفاعي) مبتدأ (ولعابه) خبرا فيبطل ذلك ويمنع منه البتة ، ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مرادا في مثل غرض أبي تمام ، وهو أن يكون أراد أن يشبه (لعاب الأفاعي) بالمداد ، ويشبه كذلك (الأري) به» [14].

ولعله لا يتسع المقام ههنا لتقديم مزيد من الأمثلة عن هذا ، ونحسب أنّ ما عرضناه قد قدم للقارئ صورة موجزة عن التكامل المعرفي بين علوم العربية.

3. حدود التداخل بين علمي الصرف والأصوات.

لم يكن الصرف علما قائما بذاته أول الأمر ، بل كانت مسائله داخلة في مسائل النحو ، ثم حين اتجهت الدراسات اللغوية نحو التخصص وأخذت علوم العربية ينفصل بعضها عن بعض استقل الصرف عن النحو ، وأفرده العلماء بكتب خاصة ، لعل أولها على الأرجح كتاب

التصريف للمازني. ورغم استقلالية علم الصرف في التأليف والتصنيف ظل جزءا من النحو داخلا في مسماه ؛ إذ يكفي أن تطلق مصطلح (النحو) ليفهم منه: دراسة التراكيب اللغوية ودراسة المفردات وبناها ، أي (النحو والصرف) معا.

وإذا كان علم النحو يختصبدراسة وظائف الكلمات في التركيب وعلاقاتها فيما بينها ، فإن علم الصرف يتكفل بدراسة تلك الكلمات قبل التركيب ، فينظر في بناها والتغيرات التي تطرأ عليها ، وكل ما يحصل لها من تبدّل في اللفظ ، ويتوارد عليها من معان صرفية. يقول ابن جني: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة احواله المتنقلة ».[15] والمقصود بأنفس الكلم الثابتة دراسة الكلم في حال الإفراد ، أما أحوالها المتنقلة فهو حال كونها مستعملة في تركيب ما ، وذلك اختصاص علم النحو.

ويعرّف أبو حيان علم الصرف أو التصريف كما يسميه كثير من علماء العربية بقوله: «التصريف معرفة ذواتالكلم في أنفسها من غير تركيب. وهو قسمان: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير ، والعادة ذكره مع النحو الذي ليس بتصريف. والآخر: تغييرها عن أصلها لا لمعنى طارئ عليها ، وينحصر في النقص ، والقلب ، والإبدال ، والنقل. ولا يدخل التصريف أعجميا ، وصوتا ، وحرفا ، ومختلف أصل ، ومتوغّل بناء من الأسماء ، وجاء بعض هذا مشتقا ».[16]

وعلى هذا الأساس كان تقسيم علماء العربية لموضوع أو مجال اهتمام علم الصرف إلى قسمين ، بناء على نوع التغيرات التي تطرأ على الأبنية ، **فالقسم الأول**: يعنى بدراسة التغيرات التي تولد أبنية جديدة بمعان جديدة ، أما **القسم الثاني**: فيعنى بدراسة التغيرات الشكلية للأبنية ، والتي لا يترتب عنها أي تغيّر في المعنى ، كما لم يفتهم أنْ ينبهوا إلى أنّ مجال اختصاصه في دراسة الكلم العربي ينحصر في الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة.

أما علم الأصوات فهو مصطلح لغوي معاصر وضع لمقابلة مصطلحات أجنبية ، كالمصطلح الانجليزي (phonetics) والفرنسي (phonétique) ، فرغم أنّ علماء العربية كانوا من السبّاقين في دراسة القضايا الصوتية في لغتهم منذ نشأة الدراسات اللغوية عندهم ، إلا أنهم لم يطلقوا مصطلحا على هذا العلم ، أو يقدموا تعريفا له.

وقد عُرّف علم الأصوات بأنّه العلم «الذي يدرس الأصوات اللغوية من حيث وصف

مخارجها ، وكيفية حدوثها ، وصفاتها المختلفة التي يتميز بها صوت عن صوت ، كما يدرس القوانين التي تخضع لها هذه الأصوات في تأثرها بعضها ببعض ، عند تركبها في الكلمات أو الجمل» [17]. وهذا يعني أنّ علم الأصوات لا يدرس إلا الصوت الإنساني الذي ينتجه جهاز النطق ، ويدخل في دائرة النظام اللغوي ، أما الأصوات الطبيعية وأصوات الحيوانات وما يشبهها ، فلا يعنى بدراستها علم الأصوات ، كما لا يدخل في دائرة اهتمامه ما يصدره الإنسان من أصوات غير لغوية ، كالصيحات والبكاء وما أشبه ذلك.

كما يفهم من التعريف السابق أنّ علم الأصوات يهتم بمجالين في دراسة الصوت البشري ، يترتب عنها تقسيم علم الإصوات إلى قسمين: **القسم الأول**: يعنى بدراسة الصوت المفرد في حال انعزاله عن التركيب اللغوي ، فيدرسه من حيث نطقه وانتقاله واستقباله ، بغرض وصف كيفية نطق الأصوات ، وطبيعتها الفيزيائية ، وخصائصها ، ومخارجها ، وصفاتها ، بالإضافة إلى وصف أعضاء النطق البشرية ، ويسمى هذا القسم (الفونيتيك la phonétique). أما **القسم الثاني**: فيعنى بدراسة الصوت اللغوي بعد استعماله في سياق ما ، بغرض تحديد وظائفه اللغوية ، وما يطرأ على الأصوات عند تجاورها وتفاعلها في الكلمة ، أي أنّه يدرس الأصوات اللغوية داخل التركيب من حيث خصائصها الوظيفية ، بغض النظر عن طابعها الفيزيائي العضوي ، محاولا شرح تلك الوظائف في صورة قواعد أو قوانين. [18] ويسمى هذا القسم (الفونولوجيا la phonologie).ولكن هذا لا يعني انفصال القسمين عن بعضهما أثناء الدراسة الصوتية ، وإنّما يُشكل كل قسم مرحلة من مراحلها بحسب هدف الدراسة ومنهجها ، ذلك أنّنا في التحليل الفونولوجي لأية لغة لابد لنا من التحرك بصورة مستمرة بين التحليل الفونيتيكي والتحليل الفونولوجي.

ولو عدنا إلى المقارنة بين العلمين: علم الصرف وعلم الأصوات نجد أنّ مجال التداخل والتكامل المعرفي بين العلمين يتركز أساسا في القسم الثاني لكلا العلمين ؛ حيث نجد علم الصرف يهتم في هذا القسم بالتغيرات الشكلية التي تطرأ على الكلمة ولا ينجر عنها أي تغير دلالي ، بل يكون الأمر متعلقا بتفاعل الأصوات داخل البنية ، وهو ما يؤدي إلى تغيرات صوتية يهتم بها القسم الثاني من أقسام علم الأصوات (الفونولوجيا) أيضا ، ومن ثم نجد أنّ ما يدرسه علماء الصرف تحت مصطلحات الإدغام والإعلال والإبدال والقلب والحذف يدرسه علماء الأصوات كذلك تحت مصطلحات أخرى كالمماثلة والمخالفة.

وهذا يعني أنّ هناك نقطة تقاطع بين العلمين يحصل فيها التداخل والتكامل بشكل أوضح ، كما أنّ هناك نقطة انفصال يستقل فيها كل علم بقضاياه الخاصة ، ولذلك يرى الطيب البكوش«أنّ علم الصرف في العربية متعدد الجوانب والأبعاد ، ويمكن لنا الآن أن نتبين ثلاثة أنواع من التغييرات الطارئة على صيغة من الصيغ:

1- تغيير صرفي بحت: يتعلق أساسا بالاشتقاق (تصرّف الأفعال واشتقاق الأسماء).

2- تغيير صرفي_صوتي: يتعلّق بتأثير التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا (يشدّ ، بقوا...)

3- تغيير صوتي بحت: يتعلق بتعامل الأصوات (ازدهر ، اتّصل) ».[19]

وحين لاحظ اللسانيون المحدثون ذلك التداخل بين علمي الصرف والأصوات في بعض الجوانب أستحدثوا مصطلحا جديدا وهو: (المورفوفونولوجيا Morphophonologie) ، وأطلقوه على الفرع الذي يُعنى بدراسة القضايا المشتركة بين العلمين ، وترجم هذا المصطلح إلى العربية تحتى اسم (الفونولوجيا الصرفية) ، وقصروا وظيفته على النظر في التركيب الصوتي للوحدات الصرفية ، فهو يحلل ويصف ما يعرض لهذه المورفيمات من صور صوتية بحسب السياق الذي تقع فيه.[20]

والحقيقة أنّ هذا الأمر لم يغب عن بال علمائنا القدامى ، فقد تنبهوا «إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغييرات الصرفية ، حين قدّموا لأبواب الإدغام والبدل ونحوهما بعرضٍ للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وما يأتلف منها في التركيب وما يختلف ، وما يُعدُّ حين اجتماعه مرذولا أو مقبولا أو حسنا ».[21]

ثم إنّه ينبغي التنبيه على أنّ الدارسين حين يمثّلون لنقاط التداخل والتكامل بين علمي الصرف والأصوات بظاهرة الإدغام والإبدال والإعلال والحذف فهذا لا يعني أنّ التداخل يقتصر على هذه الظواهر فحسب ، بل إنه يمسّ كثيرا من الظواهر الأخرى التي قد تبدو في الظاهر أنّها قضايا صرفية بحتة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أنّ تصريف الفعل الثلاثي (فَعَلَ) من الماضي إلى المضارع تتولد عنه ثلاث صيغ ، هي صيغة (يَفْعُل) بضم العين ،نحو: (كَتَب يكتُب) ، وصيغة (يفعِل) بكسر العين ، نحو: (ضَرَب يضرِب) ، وصيغة (يفعَل) بفتح العين ، نحو (سأَل يسأَل ، ودفَع يدفَع). والملاحظ أنّ علماء النحو والصرف لم يجدوا ضابطا للصيغة

الأولى والثانية ، فجعلوا ضابطهما السماع. بينما حاولا إيجاد ضابط يطرد مع الصيغة الثالثة ، وهوضابط صوتي بحت ، اعتمدوا فيه على معطيات علم الأصوات.

حيث ذهبوا إلى أنّ فتح حركة عين المضارع المتصرف من (فَعَلَ) يحصل حين تكون عينُ الفعل أو لامُه حرفاً حلقيًا ، وهذا ما علّل به سيبويه الظاهرة حين قال: «هذا باب ما يكون يفعَل من فعَل مفتوحا ، وذلك إذا كانت الهمزة ، أو الهاء ، أو العين ، أو الحاء ، أو الغين ، أو الخاء ، لامًا أو عينًا... وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق ، فكرهوا أنْ يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف». [22] فهو يقصد أن العلة في فتح عين المضارع هي كراهة أنْ يجتمع صوتان من مخرجين متباعدين لما في ذلك من ثقل ، فالأصوات الحلْقية كما يقول من المخارج السفلية ، لذلك تناسبها الفتحة ؛ إذ إنها أخت الألف التي هي أدخل في جهاز النطق ، بخلاف الضمة والكسرة التي هي من المخارج الأمامية (ما ارتفع من الحروف) في جهاز النطق.

وهذا كما نرى تعليل صوتي لظاهرة قد تبدو صرفية بحتة ، ولا غرابة في حصول هذا التداخل بين علمي الصرف والأصوات ؛ إذ دراسة اللغة كما هو معلوم في اللسانيات الحديثة تنقسم إلى أربعة مستويات ، هي: المستوى الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ، والدلالي ، وكل مستوى منها يختص به علم يدرسه ويستنبط قوانينه ، وفي الوقت نفسه فإنه لا يمكن الفصل بين هذه المستويات في الكلام ، فهي تتداخل وتتكامل فيما بينها ، وإنّما جاء الفصل بين مستويات اللغة ومن ثمّ العلوم التي تدرسها لغرض تسهيل دراسة الظواهر اللغوية ، وتركيز الدارس على جانب دون الآخر.

4. الإعلال بين علمي الصرف والأصوات.

الإعلال في اللغة مصدر للفعل (أعلّ) ، ولمادة (علل) في المعاجم العربية معانٍ مختلفة ، أقربها لما نحن فيه الدلالة على المرض ، يقول ابن منظور: «العلة المرضُ ، علّ يعلّ واعتلّ أي مرض ، فهو عليل». [23]

والإعلال في اصطلاح علماء الصرف يقصد به ذلك التغيير الذي يطرأ على أحرف العلة وفقا لأصول وقواعد محددة ، يقول الاستراباذي: «اعلم أنّ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلّة ، أي: الألف والواو والياء ، بالقلب أو الحذف أو الإسكان». [24] وقد سمى

الرضي التغيير الذي يطرأ على (الهمزة) تخفيفا ، في حين يُلحقه بعض الصرفيين بالإعلال.

كما أنّ حروف العلّة سميت بهذا الاسم «لأنّها تتغيّر ولا تبقى على حال ، كالعليل المنحرف المزاج المتغيّر حالا بحال». [25] ويقابلها في اصطلاح الصرفيين الحروف الصحيحة ، وهي الحروف التي لا يطالها التغيير الذي يطال حروف العلّة. فهذه الأخيرة تخضع لنظام خاص يختلف عن نظام نظائرها من الصحيحة ، فإذا كان أحد أصول الكلمة حرف علة فإنّه لا يبقى على حاله في مختلف تصريفات الكلمة ، أي صيغها المتنوعة ، فمادة (ص و م) مثلا وسطها حرف علة (الواو) ، هذا الحرف يصير (ألفا) في الفعل الماضي (صام) ، وفي المصدر (صيام) يصير (ياء) ، وفي اسم الفاعل (صائم) يصير (همزة) ، وفي المضارع (يصوم) يصير (واوا) ممدودة ، وفي الأمر (صم) يحذف من الكلمة. [26]

ثمّ إن الإعلال يتعامل معه الصرفيون على أنه ظاهرة صرفية صوتية في الوقت نفسه ، فهو عندهم ظاهرة صرفية لأنه يتعلق بتغيير في بنية الكلمة ، وهو ظاهرة صوتية لأنّ التغيير يحدث بسبب تفاعل أصوات الكلمة ، فعلّة حدوثه صوتية ، وبذلك يصرح الاستراباذي في قوله: «وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها ، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل ، وأيضا لكثرتها في الكلام ؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها — أعني الحركات — محال ، وكلّ كثير مستثقلٌ وإن خفّ ». [27] فالخفة والثقل في النطق تتصف بهما الكلمات بسبب تجاور بعض الأصوات فيها ، والعربية إنّما تنحو إلى الخفة متى أمكن ذلك ، ولهذا كان الإعلال عملية جراحية تطال حروف العلة لغرض تحقيق الانسجام الصوتي ، والتخفيف في النطق ، والاقتصاد في المجهود العضلي.

ولا بد في هذا المقام أنْ ننبّه إلى اصطلاحات علماء الصرف وعلماء الأصوات عند تناولهم لحروف العلة ، فالصرفيون يطلقون مصطلح (حروف العلة) على (الألف ، والياء ، والواو) في كل أحوالها ، ساكنة كانت أو متحركة ، أصلية أو زائدة ، فهذا الوصف لا ينفك عنها أبدا. أما إذا سكنت الواو والياء وانفتح ما قبلهما سُميا (حرفا علّة ولين) نحو (قَوْل ، وبَيْع) ، وإن وقعت قبلهما حركة من جنسهما سُميا (حرفا علّة ومدّ) ، نحو (يقُول ، ويبِيع). وأما الألف فلملازمتها السكون وفتح ما قبلها تسري عليها الأوصاف الثلاثة ، فهي حرف علة ولين ومد ، ولا تجتمع هذه الأوصاف الثلاثة في الواو والياء. [28]

بينما يصنف علماء الأصوات هذه الحروف الثلاثة حسب طبيعتها الصوتية ، وطريقة نطقها ، فإذا جاءت هذه الحروف حروف مد أي: سُبقت بحركة من جنسها سمّيت عندهم (مصوتات طويلة) ، أو (صوائت) ، أو (حركات طويلة).[29] فتُسمى الألف في (قال) فتحة طويلة ، وتُسمى الواو في (يقول) ضمة طويلة ، وتسمى الياء في (يبيع) كسرة طويلة ؛ لأن كلّ واحدة منها تعادل في النطق حركتين قصيرتين من جنسها ، فالفرق بين الصوائت الطويلة والقصيرة فرق في الطول فقط ؛ إذْ طبيعتهما الصوتية وطريقة نطقهما واحدة.

أما إذا سكنت الواو والياء وسبقتا بفتحة ، أو تحركتا فعلماء الأصوات المحدثون يصنفونهما ضمن الصوامت.[30] ويطلق عليهما أحيانا (أشباه صوامت) ، أو (أشباه حركات).[31] أو (أنصاف أصوات اللين).[32] أو (أنصاف الحروف) ، أو (أنصاف الحركات).[33] وذلك لأنّ طبيعتهما النطقية في هذه الحال تجمع ما بين خصائص الأصوات الصامتة والصائتة ، فهي أصوات مزدوجة كما يقول عبد الصبور شاهين.[34]

وعلى هذا الأساس يمكن أنْ نستنتج بأنّ تصنيفات علماء الأصوات وعلماء الصرف لحروف العلة تتقاطع في بعض جوانبها ، فهم يتفقون جميعا على وجود اختلاف بين الواو والياء المدّيتين واللّينتين بتعبير الصرفيين ، ويتفقون أيضا في تصنيف حروف المدّ واللين وفق معيار صوتي ، فالمدّ صفة للطول في نطق أصوات المدّ ، واللين صفة لخفة أصوات اللين عند النطق بها ، بل إنّ من علماء الأصوات المحدثين من يحافظ على استعمال مصطلح المدّ الذي أطلقه الصرفيون ، ومن جهة أخرى فإنّ علماء الصرف لم يتخلوا عن المعيار الصرفي في تقسيم حروف العلة ، والذي « يعتمد مقياس الثبات والتغيير أثناء التصريف».[35] فحروف المد واللين تبقى عندهم حروف علة في كل أحوالها.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا أنْ نتناول ظاهرة الإعلال من منظور علماء الصرف ، مركزين في الوقت نفسه على البعد الصوتي للظاهرة ، حتى نتبيّن حدود التكامل بين علمي الصرف والأصوات ، ولذلك سنتابع علماء الصرف في تقسيمهم للإعلال إلى ثلاثة أنواع وهي: إعلال بالقلب ، وإعلال بالنقل أو التسكين ، وإعلال بالحذف ، وسنكتفي بتقديم نماذج مختصرة عن كل نوع منه ؛ إذ المقام لا يسمح باستقصاء جميع صوره والمواضع التي يقع فيها كل نوع.

1-4. الإعلال بالقلب.

يطلق مصطلح القلب على ظاهرتين صرفيتين مختلفتين ، أما الظاهرة الأولى فهي «تقديم بعض الحروف على بعض ».[36] وليس هذا ما نقصد إليه في هذا البحث ، وأمّا الظاهرة الثانية فهي قلب حرف العلة أو تغييره وإبداله بحرف آخر ، وهذا نوع من أنواع الإعلال.

وللعلماء في تفسير القلب ثلاث طرق:[37]

الأولى: جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، ويشمل هذا تخفيف الهمزة في نحو (بير)، ويخرج منه إبدال الواو والياء تاء في نحو (اتعد). وهذا ما ذهب إليه الرضي في الشافية.

الثانية: جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف ، وذلك خاص بأنْ يكون المقلوب حرف علة ، وأنْ يكون القلب للتخفيف ، وهو من ناحية أخرى عام في المقلوب إليه حرف العلة ، فيخرج عنه تخفيف الهمزة في نحو (بير ، وراس)، ويدخل فيه قلب الواو والياء تاء نحو (اتعد ، اتسر)، وهمزة نحو (أجوه). وهذا رأي ابن الحاجب.

الثالثة: جعل حروف العلة بعضها مكان بعض ، فيخرج عنه تخفيف الهمزة ، وقلب حرف العلة تاء أو همزة أو غيرهما من الحروف الصحيحة ؛ لأن ذلك يدخل في الإبدال عندهم ، وهذا مذهب المتأخرين من الصرفيين كالزمخشري وابن مالك.

هذا إذن تفسير الإعلال بالقلب عند الصرفيين ، بقي أنْ نقدم نماذج عنه لنقف على جوانب التكامل الصرفي الصوتي فيه. فمن صور هذا النوع من الإعلال:

- **قلب الألف واوا أو ياء:** فمن مواضع قلب الألف واوا إذا ضُمّ ما قبلها نحو (ضَاربَ ←ضُوربَ)، ومن مواضع قلب الألف ياء إذا كُسر ما قبلها نحو (مصبَاح ← مصابِيح)، فالصرفيون يقرّون في هذه المواضع بوجود عامل صوتي أدى إلى القلب ، وهو عدم تجانس الألف مع الضمة أو الكسرة التي تسبقها مما يؤدي إلى الثقل الذي يستوجب التغيير ، ولكنّ طريقة تفسيرهم للظاهرة لا يرتضيه علم الأصوات ، فهم يعتبرون الألف حرفا ساكنا لا يتحمّل الحركة ، وتعتبره الصوتيات الحديثة فتحة طويلة ، ولا وجود لفتحة قبله فوق الضاد أو الباء في (ضارب ، ومصباح)، وعلى هذا الأساس فعند تفسير القلب في (ضورب) من الناحية الصوتية «لا يصح أنْ يقال: إنّ الألف ضُمّ ما قبلها فقلبت واوا ، ولكن يقال: إنّ بناء الفعل للمفعول من هذه الصيغة يقتضي إبدال الفتحة الطويلة في حالة البناء للفاعل ضمة طويلة في البناء للمفعول ».[38] وكذلك يقال في (مصابيح) إنّ الفتحة الطويلة في المفرد قلبت كسرة طويلة في الجمع ،

- **قلب الواو ياء أو ألفا**: تعد الواو من وجهة النظر الصرفية «أثقل حروف العلة ، ولذلك تراهم لا يتركون فرصة للتخلص منها دون أنْ ينتهزوها ، ولا يقبلونها ياء متى أمكنهم قلبها ألفا ، لخفة الألف ، وهم يطلبون غاية التخفيف ».[39] فهي - مثلا - تقلب ياء إذا وقعت مفردة ساكنة بعد كسر ، نحو (وزن ←مِوْزان← ميزان)، فسبب القلب هنا صوتي ، وهو استثقال الواو لوقوعها بعد كسرة ، فتمّ تغييرها بالياء التي تجانس الكسرة لتحقيق التناسب الصوتي ، ومن وجهة النظر الصوتية فإنّ الواو قلبت كسرة قصيرة اتحدت مع الكسرة التي قبلها لتتحولا إلى كسرة طويلة (الياء). ومن مواضع قلب الواو ألفا أنْ تأتي متحركة وينفتح ما قبلها ، نحو (قَوَلَ←قال)، والسبب في ذلك حسب الصرفيين هو التخفيف بإبدال الواو ألفا لتجانس فتحة القاف ، أما المحدثون فيرون أنّ الواو هنا لم تقلب بل سقطت ؛ لأنها بمثابة الضمة ووقعت بين فتحتين(قَوَل)، وتتابع الحركات ثقيل ، لذلك تحذف وتبقى الفتحتان فتكوّنان معا فتحة طويلة.[40]
- **قلب الياء واوا أو ألفا**: قلب الياء واوا يخضع كذلك لظاهرة التناسب الصوتي ، وذلك حين تكون الياء مسبوقة بضمة نحو (أَيْقَن← يُيْقِن← يُوقن)، فتقلب الياء واوا لتناسب ضمة ياء المضارعة حسب الصرفيين ، وهذا شبيه بما ذكرناه في (ميزان)، والتفسير الصوتي الحديث للظاهرة هو أنّ الياء قلبت ضمة قصيرة اتحدت مع الضمة التي تسبقها لتشكِّلا ضمة طويلة (الواو) فيتحقق الاقتصاد في الجهد ، ومن أمثلة قلب الياء ألفا وقوعها متحركة وانفتاح ما قبلها نحو (بَيَع← بَاع ، وقَضَيَ ← قضى) وذلك لوقوعها بين فتحتين ، وهو أمر مستثقل ، فقلبت ألفا حسب تفسير الصرفيين ، أو سقطت واندمجت الفتحتان القصيرتان لتصيرا فتحة طويلة حسب التفسير الصوتي الحديث.

2-4. الإعلال بالنقل أو التسكين.

هذا النوع من الإعلال يختلف عن سابقه عند علماء الصرف ، فهو لا يكون بقلب حرف العلة حرفا آخر أو حذفه ، بل هو يتعلق أساسا بحركة حرف العلة ، حيث «تُنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله ، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة ».[41] وعند نقل الحركة من المعتل إلى الصحيح يبقى المعتل ساكنا ، لذلك سمي هذا النوع (إعلالا بالتسكين)، والتسكين أعمّ من النقل ؛ إذ «الإعلال بالنقل جزء من الإعلال بالتسكين ؛ لأنّ الإعلال بالتسكين معناه تسكين حرف العلة للتخفيف ، وهذا التسكين قد يكون ناشئا من حذف حركة حرف العلة وطرحها خارج الكلمة ، وقد يكون ناشئا من نقل حركة حرف العلة إلى

الساكن قبله». [42] ثم إنّ «الإعلال بالنقل خاص بالأجوف من الأفعال والأسماء ، فالنقل على هذا من العين المعتلة إلى الفاء ». [43]

فمن أمثلة التسكين بحذف حركة حرف العلة ما نجده في الفعل (يقضي ، ويدعو) ؛ حيث إنّ «الأصل فيهما: يقضِيُ ، يَدعُوُ ، الياء والواو مضمومتان ، والضمة علامة الرفع ، غير أنّ الضمة ثقيلة عليهما. أمّا في (يقضِيُ) فللانتقال من كسر قبل الياء إلى ضمة على الياء ، وأما في (يدعُوُ) فقد بدا الثقل من اجتماع ضمة مع الواو وقبلهما حرف صحيح مضموم ، فحذفت الحركة ، وهي الضّمة ، من آخرهما طلبا للتخفيف ». [44] وهذا كما نرى لا يخلو من تحليل صوتي للظاهرة.

أمّا النقل فمن أمثلته ما نجده في (يَقُول ، ويبِيع) ؛ حيث نقلت حركة الواو والياء فيهما إلى الحرف الصحيح الساكن الذي يسبقهما على النحو الآتي: (يَقْوُل← يَقُول ، يَبْيِع ← يَبِيع) ، والسبب الداعي إلى نقل الحركة هنا صوتي حسب نظرية الصرف العربي ، يعبر عنه الأشموني في قوله: «إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه ، لاستثقالها على حرف العلة ». [45] أما علم الأصوات الحديث فله رأي آخر في تفسير هذه الظاهرة ؛ حيث يرى عبد الصبور شاهين أنّ الحركة هنا لم تنقل بل الواو والياء هما اللتان حذفتا ؛ إذ «تسقط الواو نظرا لكراهة اجتماعها مع ضمة(wu) فتبقى الضمة وحدها (u) ، فتختل الزنة وإيقاعها ، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (uu)». [46]

3-4. الإعلال بالحذف.

هذا هو النوع الثالث من الإعلال ، ويكون بحذف حرف العلة بغرض التخفيف وهروبا من الثقل الحاصل في الكلمة ، ويسمّيه الصرفيون الحذف القياسي ، «وهو ما كان لعلّة تصريفية تقتضيه على سبيل الاطراد سوى العلة العامة التي هي التخفيف. والعلة التصريفية المطردة هي التقاء الساكنين والاستثقال ». [47] أمّا الحذف غير القياسي فهو ما كان سماعيا ، أو اعتباطيا غير خاضع لقاعدة تصريفية.

ومن أمثلة هذا النوع حذف حرف العلة «إذا كان الفعل الماضي على ثلاثة أحرف وفاؤه واو في وزن (فَعَل يَفْعِل) فإنّ هذه الواو تسقط في المضارع ، والأمر ، والمصدر ». [48] وذلك نحو (وَصَفَ← يَوْصِفُ← يَصِفُ ، اِوْصِفْ ← صِفْ ، وِصْفٌ ← صِفَة) ، والصرفيون يقدمون تفسيرا صوتيا لهذه الظاهرة ، يقول ابن الحاجب: «تحذف الواو من نحو يَعِدُ ويَلِدَ ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية ». [49] يقصد أنّ الواو وقعت بين متماثلين هما الياء والكسرة ؛ إذ كانوا

يعدّون الكسر ياء صغيرة ، أو بعض الياء ، وهما ثقيلان أضف إليهما أنّ الواو ثقيلة ، مما يستوجب حذفها لتحقيق الانسجام الصوتي ، وتسهيل الانتقال من الياء إلى الكسر.

وفي هذا التفسير تجاهل لفتحة الياء ؛ إذ القدماء كانوا يتصورون الحركات فوق الحروف ، وليس بعدها مثلما يذهب إليه علم الأصوات الحديث ، الذي يفسر الظاهرة بأنّ الحذف كان «للتخفيف وللتصحيح المقطعي ، فصوتيا يخلصنا حذف الواو من ثنائية الحركة: فتحة ، ثم حركة انزلاقية ، كما يجعل مقاطع الفعل واحدة ».[50] أي أنّ (وَصَفَ) تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة من نوع (ص ح)، وكذلك المضارع (يَصِفُ) بعد حذف الواو صار مؤلفا من ثلاثة مقاطع قصيرة من نوع (ص ح)، بدلا من ثلاثة مقاطع أولها متوسط (ص ح ص) والآخران قصيران في (يَوصِفُ).

5. الإبدال بين علمي الصرف والأصوات.

الإبدال في اللغة مصدر للفعل (أبدل)، ومعناه في المعاجم العربية تغيير شيء بشيء وإقامته مُقامه ، يقول ابن منظور: «أبدل الشيء من الشيء وبدّله: تَخِذه بدلا ، وأبدلت الشيء بغيره وبدّله الله من الأمن خوفا».[51] وفي المعجم الوسيط «أبدله: غيّره ، وأبدل الشيء بغيره ، ومنه: اتّخذه عوضا عنه ، وخلفا له ».[52]

أمّا مفهومه الاصطلاحي عند الصرفيين فهو:«أنْ تقيم حرفا مُقام حرف ، إمّا ضرورة وإما صنعة واستحسانا ».[53] وهذا التعريف يُفهم منه أنّ الإبدال يشمل التغيير الذي يطرأ على الحروف الصحيحة وحروف العلة ، ولذلك تجد بعض العلماء يطلق مصطلح الإبدال على ظواهر الإعلال ، فيقولون أُبدلت الواو ياء ، وأُبدلت الياء ألفا ونحو ذلك ، ويعدّون حروف العلة من ضمن حروف البدل حين يجمعونها في قولهم (هدأت موطيا)، غير أنّ المشهور في تعريف الإبدال أنْ يختص بالحروف الصحيحة دون حروف العلة كما ذهب إلى ذلك الرضي في شرح الشافية.

والإبدال عند الصرفيين على نوعين: إبدال قياسي مطّرد ، وإبدال سماعي شاذ يختص بألفاظ معينة. فالإبدال القياسي إذن يخضع لقواعد وضوابط تصريفية تحكمه ، وتعدّ صيغة (افتعل) ومشتقاتها مركز الدائرة التي يدور حولها هذا الإبدال.

والصرفيون يتعاملون مع الإبدال باعتباره ظاهرة صرفية صوتية ؛ لأنه عندهم يتعلق بتغييرات تمس صيغة من الصيغ الصرفية ومشتقاتها ، إذ تتغير عن أصلها الشائع ، كما أنّه يتعلق بتغييرات العلة فيها صوتية ، وهي ما ينشأ عن تجاور بعض الأصوات المتباعدة من

ثقل ، فيُتخلص منه بإبدال أحدها لتقريبها من بعضها في النطق ، وقد صرّح بهذا علماء النحو والصرف في وقت مبكر من نشأة الدرس النحوي العربي ؛ حيث نجد سيبويه يقول:«وإنّما دعاهم إلى أنْ يقرّبوها ويبدلوها أنْ يكون عملهم من وجه واحد ، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد ».[54] ويتحدث المبرد عن إبدال السين صادا فيقول: «وإنّما تقلب للتقريب مما بعدها ، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه ليكون تناولهما من وجه واحد ، والحروف المستعلية: الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والخاء ، والغين ، والقاف ، وإنما قيل مستعلية ؛ لأنها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى ».[55]

وبناء على هذا يكون الإبدال من الظواهر التي يتجلى فيها التكامل المعرفي بين علمي الصرف والأصوات ، فالصرفيون يتناولون الإبدال من منظور صرفي صوتي ، فيتحدثون عن الإبدال في الصيغ الصرفية ، وما يترتب عنه من تغيير للأبنية ، وينطلقون في ذلك من معطيات صوتية. وعلماء الأصوات المحدثون يتناولوا الظاهرة تحت مصطلح المماثلة الصوتية ، ويستفيدون من تحليلات الصرفيين بعد تعديلها لتتوافق مع ما توصل إليه علم الأصوات الحديث. فعبد الصبور شاهين - مثلا - حين يتحدث عن علة حدوث الإبدال ينقل ما قرّره الصرفيون من قبل فيقول: «ومن الحقائق المسلمة أنّ ظاهرة (الإبدال) بصفة عامة لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة ، وأنّ الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة ».[56]

ولتوضيح ذلك نقدم بعض النماذج التحليلية للإبدال في صيغة الافتعال ، والذي يُسمّى الإبدال الصرفي أو الإبدال القياسي ، ويقابله الإبدال اللغوي ، أو الإبدال غير القياسي:

5-1. إبدال تاء الافتعال طاء .

يحدث هذا الإبدال في صيغة الافتعال ومشتقاتها إذا كانت فاؤها حرفا من حروف الإطباق ، وهي: الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء. ومن أمثلتها:

- **صَبَرَ ← اصْتَبَرَ ← اصْطَبَرَ.**
- **ضَجَعَ ← اضْتَجَعَ ← اضْطَجَعَ .**
- **طَلَعَ ← اطْتَلَعَ ← اطْطَلَعَ ← اطَّلَعَ.**
- **ظَلَمَ ← اظْتَلَمَ ← اظْطَلَمَ ← (اظْظَلَمَ←اظَّلَمَ/ اطْطَلَمَ ←اطَّلم).**

نلاحظ في المثالين الأول (اصطبر) والثاني (اضطجع) أنّه يُكتفى بإبدال التاء طاء، بينما في المثال الثالث (اطْطَلع) بعد ابدال التاء طاء تجتمع طاء الفعل الساكنة مع الطاء المبدلة المتحركة فيدغمان (اطّلع)، وفي المثال الرابع (اضطلم) يجوز إبقاؤها على هذه الصورة، ويجوز إبدال الطاء ظاء أو العكس وإدغامهما بعد ذلك.

ويفسّر ابن جني الإبدال الحاصل ههنا بقوله: «العلة في أنْ لم يُنطق بتاء (افتعل) على الأَصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها - وهي حروف الإطباق - : أنّهم أرادوا تجنيس الصّوت، وأنْ يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف ».[57] يقصد ابن جني من هذا التعليل الصوتي للظاهرة أنّه حصل تجاور لصوتين مختلفين في الصفة (الإطباق≠الانفتاح)، فيثقل على المتكلم الانتقال من الإطباق إلى الانفتاح، لذلك يؤثر الصوت السابق في اللاحق، فتبدل التاء بصوت مطبق هو (الطاء) الذي يتفق معه في معظم الخصائص النطقية من المخرج إلى الصفات، ويختلف معه في صفة الإطباق التي يوافق فيها الأصوات المطبقة المؤثرة في (التاء)، فيكون بمثابة الصوت الوسطي الذي يجمع بين خصائص الصوت المؤثر والمتأثر، وبهذا يفسر علم الأصوات الحديث ظاهرة الإبدال، التي يطلق عليها مصطلح المماثلة (Assimilation)، وقد تحققت هنا في شكل: تأثر مقبل كلي في حالة اتصال كما في (اطّلع)، وتأثر مقبل كلي في حالة انفصال كما في (اصطبر).[58]

وقد سبقهم إلى هذا التفسير ابن يعيش في شرح المفصل مع بعض الاختلاف في المصطلحات فقط؛ حيث يقول:«العلة في هذا الإبدال أنّ هذه الحروف مستعلية فيها إطباق، والتاء حرف مهموس غير مستعل، فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضادّه وينافيه، فأبدلوا من التاء طاء، لأنهما من مخرج واحد، ألا ترى أنّه لولا الإطباق في الطاء لكانت دالا، ولولا جهر الدال لكانت تاء، فمخرج هذه الحروف واحد، إلا أنّ ثمّ أحوالا تفرّق بينهنّ من الإطباق والجهر والهمس، وفي الطاء إطباق واستعلاء يوافق ما قبلها، فيتجانس الصوت، ويكون العمل من وجه واحد، فيكون أخف عليهم ».[59]

2-5. إبدال تاء الافتعال دالا.

إذا وقعت تاء صيغة الافتعال ومشتقاتها بعد دال أو ذال أو زاي تبدل دالا كما في:

~ **زَجَرَ ← ازْتَجَرَ ← ازْدَجَرَ ← مُزْتَجِرٌ ← مُزْدَجِرٌ.**

~ **ذَكَرَ ← اذْتَكَرَ ← اذْدَكَرَ ← (اذْذَكَرَ←اذَّكَرَ/ ادْدَكَرَ←ادّكَرَ).**

~ **دَعَى ← ادْتَعَى ← ادْدَعَى ← ادَّعَى.**

نلاحظ أنّه في المثال الأول أبدلت (التاء) دالا لوقوعها بعد (زاي)، وفي المثال الثاني أبدلت التاء دالا لوقوعها بعد (ذال) ثم ابدلت الذال دالا أو العكس وأدغمتا، وفي المثال الثالث أبدلت التاء دالا وأدغمت في أختها.

ويفسّر الرضي الإبدال الواقع هنا تفسيرا صوتيا دقيقا أشبه بما يقدمه علم الأصوات الحديث في تحليل هذه الظاهرة، فيعلل ذلك بقوله: «إذا كانت فاء الافتعال أحد ثلاثة أحرف: الزاي، والدال، والذال، قلبت تاء الافتعال دالا، وأدغمت الدال والذال فيها، نحو ادّان وادّكر، كما يجيء، وقد يجوز أنْ لا يدغم الذال نحو اذْدكر... والحروف الثلاثة مجهورة، والتاء مهموسة، فقلبت التاء دالا؛ لأنّ الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر، وللتاء في المخرج؛ فتوسط بين التاء وبينهما، وإنّما أدغمت الذال في الدال دون الزاي لقرب مخرجها من مخرج الدال وبعد مخرج الزاي منها».(60)

6. خاتمة.

نخلص في ختام هذا البحث إلى جملة من النتائج نجملها فيما يأتي:

✓ إنّ التكامل المعرفي بين علوم العربية حقيقة ثابتة منذ نشأة هذه العلوم، وهو يستمد أصوله ومصدره من وحدة الهدف الذي نشأت لأجله، وهو خدمة النص القرآني وصيانته من كل تحريف أو تزييف، لذلك لم تكن هناك حدود وفواصل بين هذه العلوم حين نشأتها، ولم تكن تتمايز عن بعضها بمصطلحات واضحة.

✓ لم يكن علماء العربية يخصّون علم الأصوات بمصنفات خاصة به في بدايات الدرس اللغوي العربي، بل كانوا يتناولون قضاياه ومسائله ضمن أبواب الصرف خاصة. وبعد استقلال علوم العربية عن بعضها في مرحلة لاحقة من الدرس اللغوي، استمر التكامل المعرفي بين علمي الصرف والأصوات، وتجسدت صوره في كثير من الظواهر الصرفية الصوتية، التي تدخل في إطار التغييرات الشكلية للأبنية، والتي لا يترتب عنها أي تغيير دلالي، فهذا النوع من الظواهر يدخل في دائرة اهتمام علم الصرف وعلم الأصوات وخاصة الفونولوجيا.

✓ دراسة علماء الصرف لظاهرة الإعلال تكشف عن مدى اهتمامهم بقضايا علم الأصوات ، وتوظيف معطياته في تحليل الظاهرة ، فقد عللوا الحذف والقلب والنقل في حروف العلة بطلب الخفة ، وبينوا مواضع الثقل في الكلمات المعتلة وكيفية التخلص منه لتحقيق الانسجام الصوتي في الأبنية ، فكان باب الإعلال من الأبواب التي يتداخل فيها التحليل الصرفي والتحليل الصوتي ، وقد استفاد علماء الأصوات من تحليلات الصرفيين ، وبيّنوا مواضع الخلل فيها ، وأجروا عليها تعديلات لتتوافق مع ما توصّل إليه علم الأصوات الحديث.

✓ الصرفيون يتعاملون مع الإبدال باعتباره ظاهرة صرفية صوتية ، ويعالجونه معالجة علمية دقيقة ، مركزين على التغييرات التي تطرأ على الصيغ الصرفية ، حين تتجاور فيها الأصوات المتباعدة في الصفة والمخرج ، وهو ما يؤدي إلى ثقل في النطق بها ، يتم التخلص منه بإبدال أحدها لتقريبه من الآخر بغرض التخفيف ، والاقتصاد في المجهود العضلي. وقد أقر الدرس الصوتي الحديث هذا التحليل الذي قدمه الصرفيون ، ووظفه في مباحث المماثلة الصوتية.

✓ بناء على ما تقدّم في هذا البحث نستنتج أنّ نظرية الصرف العربي كانت تلجأ في كثير من الأحيان إلى التحليل الصوتي عند دراسة الظواهر الصرفية ، وهو تحليل مبني على أسس علمية دقيقة ، أقرها علم الأصوات الحديث ، بل واستفاد منها في كثير من الأحيان ، وهو ما يؤكد مرة أخرى شدة التقارب بين علمي الصرف والأصوات ، ويقدم صورة واضحة عن التكامل المعرفي بين العلمين.

7. مصادر البحث ومراجعه.

1) ابن الأنباري أبو بكر ، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دط ، 1971.
2) ابن جني ، المنصف في شرح التصريف ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، القاهرة ، ط 01 ، 1954.
3) ابن خلدون ، المقدمة ، تح: خليل شحادة ، دار الفكر ، بيروت ، 2001.
4) ابن منظور ، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ط 03 ، 1999.
5) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دط ، 1991.
6) ابن يعيش موفق الدين ، شرح المفصل للزمخشري ، تح إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 01 ، 2001.

7) أبو حيان الأندلسي ، المبدع في التصريف ، تح: عبد الحميد السيّد طلب ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ط 01 ، 1982.
8) الاستاراباذي رضي الدين ، شرح شافية ابن الحاجب ، تح ، محمد نور الحسن وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982.
9) الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 01 ، 1955.
10) أنيس إبراهيم ، الأصوات اللغوية ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، القاهرة.
11) البكوش الطيب ، التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث ،المطبعة العربية ، تونس ، ط 03 ، 1992.
12) الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تح: محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 01 ، 1988.
13) حازم علي كمال الدين ، دراسة في علم الأصوات ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط 01 ، 1999 ، ص 112.
14) حجازي محمود فهمي ، مدخل إلى علم اللغة ، دار قباء ، القاهرة ، 1997.
15) الحلواني محمد خير ، المفصل في تاريخ النحو العربي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط01 ، 1979.
16) الحملاوي أحمد ، شذا العرف في فن الصرف ، دار الكيان ، الرياض.
17) الخطيب عبد اللطيف محمد ، المستقصى في علم التصريف ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ط 01 ، 2003.
18) الداني أبو عمرو ، المحكم في نقط المصاحف ، تح: عزه حسين ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط 02 ، 1997.
19) درويش عبد الله ، دراسات في علم الصرف ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ط 03 ، 1987.
20) سقال ديزرة ، الصرف وعلم الأصوات ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ط 01 ، 1996.
21) سيبويه ، الكتاب ، تح: محمد عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 03 ، 1988.
22) شاهين عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1980.
23) عبد التواب رمضان ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ،ط03 ، 1997.
24) عبد المقصود محمد عبد المقصود ، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ط 01 ، 2006.
25) عكاشة رائد جميل ، التكامل المعرفي أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 2012.
26) عمارة أحمد إبراهيم ، منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط 04 ، 1408ه.
27) عمر أحمد مختار ، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1997.
28) الفلاييني مصطفى ، جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط 28 ، 1993.
29) قدور أحمد محمد ، مبادئ اللسانيات ، دار الفكر ، دمشق ، ط 03 ، 2008.
30) مالبرج برتيل ، علم الأصوات ، تر: عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1984.

31) المبرد محمد بن يزيد ، المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1994.
32) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط 04 ، 2004.
33) المطلبي غالب فاضل ، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية ،منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، 1984.
34) Jean dubois, Dictionnaire de linguistique, Larousse,Paris, 1994

6- الهوامش والإحالات.

[1]- انظر: مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط 28 ، 1993 ، ص 08.
[2]- ابن خلدون ، المقدمة ، تح: خليل شحادة ، دار الفكر ، بيروت ، 2001 ، ص 753.
[3]- ابن منظور ،لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ط 03 ، 1999 ، ج: 12 ، ص 157 مادة (ك م ل).
[4]- مجمع اللغة العربية ،المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط 04 ، 2004 ، ص 798.
[5]- رائد جميل عكاشة ، التكامل المعرفي أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 2012 ، ص 29
[6]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص 550.
[7]- أبو عمرو الداني ، المحكم في نقط المصاحف ، تح: عزه حسين ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط 02 ، 1997 ، ص 04.
[8]- أبو بكر بن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دط ، 1971 ، ج: 01 ، ص 41.
[9]- محمد خير الحلواني ، المفصل في تاريخ النحو العربي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط01 ، 1979 ، ص78.
[10]- سيبويه ، الكتاب ، تح: محمد عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 03 ، 1988 ، ج: 1: ص 34.
[11]- المصدر نفسه ، ج: 1: ص 26.
[12]- ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دط ، 1991 ، ج: 02 ، ص 688.
[13]- انظر: عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تح: محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 01 ، 1988 ، ص 283.
[14]- المصدر نفسه ، ص 284.
[15]- ابن جني ، المنصف في شرح التصريف ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، القاهرة ، ط 01 ، 1954 ، ج: 01 ، ص 04.
[16]- أبو حيان الأندلسي ، المبدع في التصريف ، تح: عبد الحميد السيّد طلب ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ط 01 ، 1982 ، ص 49.

[17]- رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 03 ، 1997 ، ص 13.

[18]- انظر: Jean dubois, Dictionnaire de linguistique, Larousse,Paris, 1994,P362-364

[19]- الطيب البكوش ، التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث ،المطبعة العربية ، تونس ، ط 03 ، 1992 ، ص 20.

[20]- انظر: أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1997 ، ص 70.

[21]- أحمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، دار الفكر ، دمشق ، ط 03 ، 2008 ، ص 186.

[22]- سيبويه ، الكتاب ، ج: 04 ، ص 101.

[23]- ابن منظور ،لسان العرب ، ج: 09 ، ص 397 مادة (ع ل ل).

[24]- رضي الدين الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تح ، محمد نور الحسن وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 ، ج 03 ، ص 66.

[25]- المصدر نفسه ، ج 03 ، ص 68.

[26]- انظر: عبد الله درويش ، دراسات في علم الصرف ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ط 03 ، 1987 ، ص 87.

[27]- رضي الدين الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ،ج 03 ، ص 68.

[28]- انظر: أحمد إبراهيم عمارة ، منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط 04 ، 1408ه ، ص 25.

[29]- انظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود ، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ط 01 ، 2006 ، ص 225.

[30]- انظر: المرجع نفسه ، ص 226.

[31]- انظر: برتيل مالبرج ، علم الأصوات ، تر: عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1984 ، ص 80.

[32]- انظر: إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، القاهرة ، ص 44.

[33]- الطيب البكوش ، التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث ، ص 53.

[34]- انظر: برتيل مالبرج ، علم الأصوات ، تر: عبد الصبور شاهين ، ص 80.

[35]- غالب فاضل المطلبي ، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية ،منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، 1984 ، ص 74.

[36]- رضي الدين الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ،ج 01 ، ص 21.

[37]- انظر: المصدر نفسه ،ج 03 ، ص 69 (الهامش).

[38]- عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1980 ، ص 190.

[39]- انظر: أحمد إبراهيم عمارة ، منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين ، ص 87.

[40]- انظر: الطيب البكوش ، التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث ، ص 54.

[41]- أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، دار الكيان ، الرياض ، ص 220.

[42]- أحمد إبراهيم عمارة ، منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين ، ص 161.
[43]- المرجع نفسه ، ص 160.
[44]- عبد اللطيف محمد الخطيب ، المستقصى في علم التصريف ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ط 01 ، 2003 ،ص 1224.
[45]- الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 01 ، 1955 ، ج 03 ، ص 861.
[46]- عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 198.
[47]- أحمد إبراهيم عمارة ، منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين ، ص 189.
[48]- عبد اللطيف محمد الخطيب ، المستقصى في علم التصريف ، ص 1190.
[49]- رضي الدين الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ،ج 03 ، ص 87.
[50]- ديزرة سقال ، الصرف وعلم الأصوات ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ط 01 ، 1996 ، ص 171.
[51]- ابن منظور ،لسان العرب ، ج: 01 ، ص 344 مادة (ب د ل).
[52]- مجمع اللغة العربية ،المعجم الوسيط ، ص 44.
[53]- موفق الدين بن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، تح إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 01 ، 2001 ، ج 05 ، ص 347.
[54]- سيبويه ، الكتاب ، ج: 04 ، ص 478.
[55]- المبرد محمد بن يزيد ، المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1994 ، ج: 01 ، ص 360.
[56]- عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 168.
[57]- ابن جني ، المنصف في شرح التصريف ، ج 02 ، ص 335.
[58]- انظر: حازم علي كمال الدين ، دراسة في علم الأصوات ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط 01 ، 1999 ، ص 112. ومحمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، دار قباء ، القاهرة ، 1997 ، ص 85.
[59]- ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، ج 05 ، ص 406.
[60]- رضي الدين الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ،ج 03 ، ص 227.